

Distr.: General
29 December 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 147/76، تستعرض الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نجاة عملاً مجيداً، ما اتخذته من إجراءات على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل الاضطلاع بولايتها. وتقدم في هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج التي تحققت ومعلومات محدّثة عما أنجزته منذ تقريرها السابق، وتشدد فيه على أن الاستثمار في الخدمات الشاملة لعدة قطاعات لضمان حماية الأطفال ورفاههم قد أصبح ضرورة أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ويركز التقرير أيضاً على ضرورة حماية جميع الأطفال المتقلبين في أوقات الأزمات، بغض النظر عن أوضاعهم.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، تسترشد بقرار الجمعية العامة 141/62، وهي مناصرة عالمية مستقلة تسعى إلى منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، وقد كررت الجمعية العامة، في قرارها 147/76، تأكيد دعمها لعمل المقررة الخاصة، فأقرت بما أُحرز من تقدم وبدور ولايتها في التشجيع على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال⁽¹⁾ وفي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعربت الجمعية العامة أيضاً عن تقديرها لما أبانت عنه الممثلة الخاصة من روح قيادية في متابعة دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية⁽²⁾ وشجعتها على مواصلة عملها في هذا المضمار.

2- وفي هذا التقرير، تستعرض الممثلة الخاصة ما اضطلعت به من أعمال على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للوفاء بولايتها، وتقدم لمحة عامة عما تحقق من نتائج. وتؤكد أن الحاجة إلى منع العنف ضد الأطفال والتصدي له بفعالية يعد أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى. فإنهاء العنف على الأطفال مسألة لا تحتمل التأخير، حيث يستمر العنف في الارتفاع ليصبح أمراً طبيعياً أكثر من أي وقت مضى.

3- وتحدد الممثلة الخاصة التحديات العالمية التي تزيد من تعرض الأطفال للعنف وضعفهم في مواجهته، مع التركيز على حماية الأطفال المتقنين في أوقات الأزمات. وتؤكد في التقرير على أن وجود عدد غير مسبوق من الأطفال المُهَجَّرِينَ والنازحين، يجعل الحاجة أكثر إلحاحاً من ذي قبل إلى ضمان حماية جميع الأطفال المتقنين وكفالة رفاهم، بغض النظر عن أوضاعهم.

4- ودعت الممثلة الخاصة الدول الأعضاء إلى المشاركة في التقرير بتقديم معلومات عن المبادرات المتعلقة بحماية الأطفال المتقنين، وتعرب عن بالغ تقديرها لجميع المساهمات التي قُدمت⁽³⁾. واستناداً للتقرير أيضاً من المساهمات والمدخلات المقدمة من مجموعة متنوعة من الشركاء، بمن فيهم أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال المحرومين من الحرية، والمجتمع المدني، ووكالات إنفاذ القانون، والأطفال المتقنون أنفسهم. وتعرب الممثلة الخاصة عن امتنانها بشكل خاص لمكتب اليونيسف للبحوث - إينوشينتي (مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف) لمساهمته القيّمة في إيصال أصوات الأطفال المهاجرين والنازحين.

ثانياً - الاستثمار في حماية الطفل ورفاهه لا يحتمل التأخير

ألف - الأطفال يدفعون ثمناً باهظاً

5- ما فتئ تعرض الأطفال للعنف يزداد تفاقماً في جميع أنحاء العالم بسبب أزمات متعددة ومتداخلة. ومع تزايد المخاطر وعدم كفاية الاستجابات لمواجهة حجم التحدي، فإن العالم ليس على المسار الصحيح للوفاء بالوعد الذي قُطع في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بإنهاء جميع أشكال العنف ضد

(1) A/61/299.

(2) A/74/136.

(3) قُدمت مساهمات من أرمينيا، وإكوادور، وإيطاليا، وبولندا، وتركيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وليتوانيا، والمكسيك، واليونان.

الأطفال. كما أن العالم لم يتمكن من الالتزام بالمبدأ المتمثل في عدم تعرض الأطفال للهجمات وضرورة حمايتهم على الدوام.

6- وينبغي أن يكون الاحتفال الأخير بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان دعوة إلى حشد الجهود لحماية حقوق جميع الأطفال، بغض النظر عن أوضاعهم. وينبغي الالتزام باتفاقية حقوق الطفل وكافة الأحكام الواردة فيها، مع التصميم الكامل على حماية حقوق ملايين الأطفال المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم وإنقاذ أرواحهم.

7- ويعيش ما يقدر بنحو 1 من كل 6 أطفال على مستوى العالم في فقر مدقع⁽⁴⁾: وهو دافع قوي للعنف، بما في ذلك عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، والاتجار بالأطفال، والأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، والاستغلال الجنسي للأطفال، وتجنيد الأطفال في الجماعات الإجرامية والمسلحة والمتطرفة العنيفة. وفي نهاية عام 2021، كان أكثر من 1 من كل 6 أطفال يعيش في مناطق نزاعات، وهي أعلى نسبة منذ 20 عاماً⁽⁵⁾. وتؤدي الصدمات المتراكمة الناجمة عن أزمة المناخ أيضاً إلى تقاوم الأزمات المستمرة وتكون بمثابة عوامل مضاعفة لخطر العنف ضد الأطفال. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن مليار طفل معرضون بشكل كبير للغاية لخطر التأثر بأزمة المناخ⁽⁶⁾. وفي الوقت نفسه، هناك حوالي 1,5 مليار طفل دون سن الخامسة عشرة لا يحصلون على الحماية الاجتماعية، وقد توقف التقدم في تحقيق التغطية بالحماية في جميع أنحاء العالم منذ عام 2016⁽⁷⁾.

8- والبيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال مثيرة للقلق. وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن عدد الأطفال العاملين قد ارتفع إلى 160 مليون طفل في جميع أنحاء العالم⁽⁸⁾. وهناك ما لا يقل عن 200 مليون فتاة وامرأة تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في 31 من البلدان التي تتوفر بيانات عنها⁽⁹⁾. ويتم تزويج حوالي 12 مليون فتاة خلال مرحلة الطفولة كل عام، ووفقاً للاتجاهات الحالية، سيجري تزويج أكثر من 100 مليون فتاة إضافية قبل سن الثامنة عشرة بحلول عام 2030⁽¹⁰⁾. وعلى الصعيد العالمي، تعرضت حوالي 1 من كل 5 فتيات مراهقات لعنف العشير مؤخراً⁽¹¹⁾. وفي معظم البلدان، يتعرض أكثر من ثلثي الأطفال للتأديب العنيف من قبل مقدمي الرعاية⁽¹²⁾. ويقدر أن 105 من كل 100 000 طفل يعيشون في مؤسسات الرعاية في جميع أنحاء العالم⁽¹³⁾، ووفقاً لليونيسف، يقدر أن أكثر من مليون طفل في جميع أنحاء العالم محرومون من حريتهم بواسطة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون⁽¹⁴⁾. وأظهر بحث نشرته جريدة (The Lancet) في عام 2022 يغطي 25 بلداً أن 31,7 في المائة من الأطفال ذوي

(4) انظر الرابط <https://www.unicef.org/press-releases/children-bearing-brunt-stalled-progress-extreme-poverty-reduction-worldwide>

(5) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/speeches/2022/07/children-affected-armed-conflict-and-violence>

(6) انظر الرابط <https://www.unicef.org/media/105376/file/UNICEF-climate-crisis-child-rights-crisis.pdf>

(7) انظر الرابط https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_869608.pdf

(8) انظر الرابط <https://data.unicef.org/resources/child-labour-2020-global-estimates-trends-and-the-road-forward/>

(9) انظر الرابط <https://data.unicef.org/topic/child-protection/female-genital-mutilation/>

(10) انظر الرابط <https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/>

(11) انظر الرابط <https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-unions/>

(12) انظر الرابط <https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-discipline/>

(13) انظر الرابط <https://data.unicef.org/topic/child-protection/children-alternative-care/>

(14) انظر الرابط <https://www.unicef.org/protection/justice-for-children>

الإعاقة تعرضوا للعنف وأنهم أكثر عرضة للعنف بمقدار الضعف⁽¹⁵⁾. ويمثل الأطفال 35 في المائة من جميع ضحايا الاتجار الذين جرى تحديدهم⁽¹⁶⁾. وتتزايد المخاطر التي تواجه الأطفال على الإنترنت: تظهر أدلة حديثة أن 15 في المائة من الأطفال قد أبلغوا عن تعرضهم للإيذاء بسبب التمر السيبراني، وأن 32 مليون بلاغ عن صور الاعتداء الجنسي على الأطفال قد تم تحديدها من قبل مقدمي خدمات الإنترنت في عام 2022⁽¹⁷⁾.

باء - بعد خمسة عشر عاماً: الحاجة إلى عمل أقوى أكثر من أي وقت مضى

9- بعد مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء ولاية الممثلة الخاصة، لا تزال الحاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات أقوى لمنع العنف ضد الأطفال. وتواصل الممثلة الخاصة استخدام ولايتها للنهوض بحماية الأطفال من العنف من خلال دورها في الدعوة وإسداء المشورة ومد الجسور. وبذلك، تشدد على ضرورة الابتعاد عن النهج المنعزلة لمنع العنف إلى نهج فعالة تعالج الأسباب الجذرية للعنف ودوافعه خلال دورة الحياة، وتقوم على مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية تتمحور حول الأطفال والأسر.

10- وفي حين تشجع الممثلة الخاصة على اتخاذ إجراءات شاملة للتصدي لجميع أشكال العنف ودوافعها، فقد ركزت على مجالات محددة، بما في ذلك الاستثمار في إنهاء العنف؛ والعنف ضد الأطفال وأزمة المناخ؛ والأطفال في البيئة الرقمية؛ وحماية الأطفال في سياق السفر والسياحة.

11- وينظر بشكل متزايد إلى الاستثمار في مسألة إنهاء العنف ضد الأطفال على أنها من الأبعاد الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بعد تقديم التقرير السنوي للممثلة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2022⁽¹⁸⁾، وترحيبها بشكل خاص بهذا الاتجاه. وقد شاركت مع العديد من الدول في جميع المناطق لدعم وضع نهج متكاملة للتصدي للعنف ضد الأطفال وتعزيزها، وسلطت الضوء على الفوائد الكبيرة للاستثمار في الخدمات الشاملة لعدة قطاعات التي أثبتت فعاليتها من حيث التكلفة. ويسرت الممثلة الخاصة تبادل التعلم من الأقران بين المسؤولين في مختلف الدول بشأن كيفية تقييم فوائد الاستثمار في الخدمات المتكاملة لضمان حماية الأطفال ورفاههم. وتواصل الممثلة الخاصة توثيق الممارسات الجيدة ووضع توجيهات لمساعدة الدول على إجراء هذه التقييمات، في إطار اتفاق تعاون رسمي مع آيسلندا.

12- واستناداً إلى تقريرها إلى الجمعية العامة عن أزمة المناخ والعنف ضد الأطفال⁽¹⁹⁾، واصلت الممثلة الخاصة الترويج والدعوة إلى وضع قوانين مناخية مراعية للطفل وسياسات للتخفيف من آثار تغير المناخ مدعومة بما يكفي من الموارد والرصود. وانضمت إلى الأطفال والشباب في مبادراتهم على الصعيدين العالمي والإقليمي، وشاركت في التعليق العام رقم 26 (2023) بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ، الذي أعدته لجنة حقوق الطفل وساهمت فيه الممثلة الخاصة.

13- ومتابعة لتقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حماية الأطفال في البيئة الرقمية⁽²⁰⁾، تواصل الممثلة الخاصة التشديد على الحاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية قوية لضمان حماية الأطفال وخصوصيتهم

(15) انظر الرابط [https://doi.org/10.1016/S2352-4642\(22\)00033-5](https://doi.org/10.1016/S2352-4642(22)00033-5)

(16) انظر الرابط www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/2022/GLOTIP_2022_web.pdf و <https://publications.iom.int/books/global-estimates-modern-slavery-forced-labour-and-forced-marriage>

(17) انظر الرابط www.who.int/publications/i/item/9789240062085

(18) A/HRC/49/57

(19) A/77/221

(20) A/HRC/52/61

على الإنترنت. وتساهم في العمليات الجارية لإصلاح القوانين، مثل تطوير تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين عبر الإنترنت. كما أبرزت ضرورة إدماج هذا البعد في وضع الاتفاق الرقمي العالمي ووضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية. وواصلت الممثلة الخاصة التشديد على ضرورة أن تشكل آراء الأطفال وتجاربهم العمل في هذا الميدان وأن توجهه، بما في ذلك عن طريق إجراء استطلاع رأي لأكثر من 600 طفل من مختلف المناطق بشأن آرائهم فيما يتعلق بالسلامة على الإنترنت، وذلك بالتعاون مع التحالف العالمي "WeProtect". وكشفت النتائج أن 80 في المائة من الأطفال الذين شاركوا في الاستطلاع يعتقدون أنه من المرجح أو من المرجح للغاية أن يواجهوا عبر الإنترنت ما قد يضر بهم أو يجعلهم يشعرون بعدم الأمان. وأشار الأطفال إلى أنهم يريدون قوانين أقوى لمعالجة هذا الأمر، وأساليب واضحة للإبلاغ عن المحتوى الضار والمسيء داخل منصات الإنترنت⁽²¹⁾.

14- وبيّنت الممثلة الخاصة أهمية ضمان حماية الأطفال من جميع أشكال العنف في سياق السفر والسياحة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وعمل الأطفال والاتجار بهم⁽²²⁾. ورأت أن الفرصة سانحة أكثر من ذي قبل لضمان استدامة قطاع السفر والسياحة بشكل فعلي، حيث يستمر القطاع في التعافي من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تضمنت المناقشات حول استدامة القطاع الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن سلامة الأطفال أمر أساسي أيضاً للاستدامة. وأصدرت الممثلة الخاصة موجزاً للدعوة بشأن إعادة التفكير في السفر والسياحة مع جعل حماية الطفل في صلب هذه المسألة، وذلك خلال مناسبة رفيعة المستوى اشتركت في استضافتها السويد والجمهورية الدومينيكية على هامش انعقاد الجمعية العامة، وشاركت فيها ملكة السويد سيلفيا، وممثلون عن الدول الأعضاء، ووكالات لإنفاذ القانون، والقطاع الخاص، والأطفال، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية.

جيم - التعبئة الواسعة النطاق على عدة جبهات

15- واصلت الممثلة الخاصة، في سعيها إلى اتخاذ إجراءات أقوى لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، تقديم الدعم والتعبئة والتعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

الدول الأعضاء

16- واصلت الممثلة الخاصة تعاونها الرفيع المستوى مع الدول الأعضاء ودعمها، تمثيلاً مع ولايتها الصادرة عن الجمعية العامة للقيام بدور المحفز لتشجيع الدول الأعضاء ودعم تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

17- وتتيح عمليات الاستعراض الوطني الطوعي فرصة رئيسية لتحديد الممارسات والمبادرات الواعدة للتصدي للعنف ضد الأطفال في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، وضمان مشاركة الأطفال في هذه الجهود. وأعدت الممثلة الخاصة مجموعة مواد وأدوات توجيهية في عام 2023 وتبادلتها مع الجهات المعنية، والتقت بمسؤولين من 33 دولة عضواً قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية، وكذلك

(21) انظر الرابط

https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/violence_against_child_ren_and_the_digital_environment_cfv_hrc_2023_english.pdf

(22) A/78/214.

بمسؤولين من الاتحاد الأوروبي، وهو أول منظمة إقليمية تقدم استعراضاً طوعياً⁽²³⁾. كما قامت بتعبئة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري للمساعدة في ضمان الدعم التقني ذي الصلة.

18- وأتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 فرصة للممثلة الخاصة لتسليط الضوء على تعزيز حماية الأطفال من العنف باعتباره عنصراً أساسياً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وشاركت أيضاً في العمليات التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمنتدى الإقليمية للتنمية المستدامة، وحلقة العمل العالمية الثانية للبلدان التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية، واجتماع فريق الخبراء المعني بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. وخلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تبادلت الممثلة الخاصة الدروس المستخلصة من كفاءة اتباع نهج "أمم متحدة واحدة" إزاء التنمية القادرة على التكيف والمستدامة على الصعيد القطري.

19- كما اغتتمت الممثلة الخاصة فرصة انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 للتأكيد على أن العمل المتعلق بمنع العنف ضد الأطفال بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والتقت الممثلة الخاصة بالوفود التي حضرت المؤتمر من جميع المناطق، وشاركت في أحداث رفيعة المستوى بشأن مواضيع متنوعة، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال، وحماية الأطفال على الإنترنت، ودعم الأطفال والنساء باعتبارهم عنصراً أساسياً في توليد رأس المال البشري، وإطلاق العنان لإمكانات الفتيات من خلال التعليم والتمكين.

20- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قرر مجلس الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال وضع حد للشراكة العالمية في شكلها الحالي وتحويل مسارات عملها إلى ترتيبات جديدة. واعترافاً بالطلب القوي من الشركاء على مواصلة وتعزيز مسار العمل المتعلق بالبلدان الرائدة، طُلب إلى الممثلة الخاصة أن تقود مسار العمل هذا، تمشياً مع ولايتها المتمثلة في التعاون مع الدول ودعمها.

21- وبدأت الممثلة الخاصة، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء من المجتمع المدني، عملية تشاور بشأن كيفية المضي قدماً في مبادرة تحديد المسار، بما يكفل تولي الدول الأعضاء قيادة هذه العملية والأخذ بزمام أمرها. وتجري الاستعدادات لتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية، من أجل القيام بطريقة تشاركية بتحديد خارطة طريق أفضل لتسريع ورصد الإجراءات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستحدد هذه المشاورات أيضاً إطاراً للمساءلة ضمن مبادرة تحديد المسار. وستعمل الممثلة الخاصة على كفاءة التكامل مع مسارات العمل الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية والتي أنشئت في إطار الشراكة العالمية.

22- ولا يزال عدد الدعوات والطلبات المتعلقة بالزيارات القطرية في ازدياد. ومنذ تقديم تقريرها الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان، زارت الممثلة الخاصة أندورا، وتايلند، وجزر سليمان، والسنغال، وفيجي، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، كما قامت بزيارات متابعة إلى آيسلندا والمغرب.

23- ونتيجة للزيارات القطرية التي تقوم بها الممثلة الخاصة فرصاً للعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بطريقة تشاركية بغية تعزيز فهم الآليات الوطنية والمحلية لحماية الطفل؛ وتحديد الممارسات الجيدة لتوسيع نطاق العمل والإجراءات اللازمة للتغلب على التحديات؛ وتحديد الخبرة والدعم اللازمين لضمان حماية الأطفال ورفاههم. وتلتقي الممثلة الخاصة، خلال زياراتها، برؤساء الدول والحكومات، والوزراء، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمسؤولين والسلطات الوطنية المسؤولة عن حماية الأطفال ورفاههم، والأطفال والشباب، والمجتمع المدني والمنظمات الدينية، والزعماء التقليديين وقادة

(23) انظر الرابط <https://violenceagainstchildren.un.org/content/2030-childrens-rights-agenda>.

المجتمعات المحلية، وأعضاء مجتمع المانحين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتقوم بزيارات أيضاً إلى مجموعة من مراكز الخدمات الاجتماعية للأطفال، فضلاً عن مؤسسات الرعاية وأماكن الاحتجاز.

24- وتختتم زيارات الممثلة الخاصة بتحديد خرائط طريق لاتخاذ إجراءات ملموسة من جانب الحكومات والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والفريق القطري والشركاء الإنمائيين، مع التشديد على الحاجة إلى نُهج متكاملة لمنع العنف وتعزيز النظم الوطنية والمحلية على نحو مستدام. وتشدّد الممثلة الخاصة على ضرورة تجسيد هذا النهج في وضع وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتُكفل المتابعة من خلال توثيق الممارسات الجيدة والمشورة التقنية وتبادلها، وربط أصحاب المصلحة في البلدان التي تمت زيارتها بالجهات الفاعلة والخبراء في بلدان أخرى، وتيسير تبادل آراء النظراء فيما بين الدول.

25- ورحبت الممثلة الخاصة خلال جميع زياراتها بالالتزامات السياسية الرفيعة المستوى بالاستثمار في حماية الأطفال ورفاههم، ودعت إلى ترجمتها إلى إجراءات ملموسة. وشملت هذه الالتزامات التعجيل باعتماد أو تعزيز تنفيذ الأطر القانونية لحظر العنف ضد الأطفال في جميع الأوساط وضمان التنسيق الفعال والمساءلة فيما يتعلق بتقديم الخدمات المتكاملة، كما هو الحال في كينيا على سبيل المثال. وحددت الممثلة الخاصة أيضاً الفرص التي تتيحها العمليات الهامة لإصلاح القوانين وقيام حكومات جديدة تولت مقاليد السلطة بتعزيز حماية الأطفال ورفاههم، كما هو الحال في لكسمبرغ. وقدمت الممثلة الخاصة توجيهات لزيادة تعزيز سلسلة الخدمات المتكاملة اللازمة للتصدي للعنف ضد الأطفال، كما رأينا في لايفيا.

26- واتخذت الدول أيضاً خطوات هامة لضمان إدماج حقوق الطفل ورفاهه في أطر المالية العامة والميزنة، كما هو الحال في آيسلندا. ورحبت الممثلة الخاصة بالمبادرات المتخذة في فيجي لتقييم تكلفة العنف ضد الأطفال والفوائد الكبيرة التي يمكن تحقيقها عن طريق منع العنف بشكل فعال. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع دعوة الممثلة الخاصة خلال زيارتها إلى فيجي للمضي قدماً في مشروع القانون المتعلق برعاية الطفل وحمايته، ومشروع القانون المتعلق بقضاء الأطفال، وكلاهما بقي معلقاً منذ عام 2010، شرع مكتب المدعي العام في إجراء مشاورات على الصعيد الوطني بشأن مشروع القانونين، وكلاهما جاهز الآن لتقديمه إلى البرلمان في أوائل عام 2024.

27- وتهدف زيارات الممثلة الخاصة إلى تعبئة وإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في العمل الرامي إلى إنهاء العنف. وكان الدور القوي للزعماء الدينيين وزعماء المجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى التصدي للعنف والأعراف الاجتماعية التي تتعاضى عن العنف أو تدعّمه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، من المجالات التي سلّطت فيها زيارات الممثلة الخاصة الضوء على ممارسات واعدة، كما هو الحال في السنغال⁽²⁴⁾. وعززت الممثلة الخاصة أيضاً الدور الحاسم للشركاء من المجتمع المدني وأبرزت ضرورة تعزيز شبكاتهم وقدراتهم في مجال الدعوة. ولفتت الانتباه إلى حالة الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع في مجموعة من البلدان، مشددة على الحاجة إلى نظم دعم متكاملة ووقائية لهؤلاء الأطفال قبل وأثناء وبعد الوقت الذي يمضونه في الشوارع. وبالإضافة إلى التقدم المحرز في هذه المسألة، رحبت بالخطوات المتخذة لتعزيز نظم حماية الطفل خلال زيارة متابعة قطرية إلى المغرب.

28- وبينما تشجع الممثلة الخاصة العمل المتكامل لإنهاء كل أشكال العنف في جميع الأوساط، فإن زياراتها القطرية تبرز ضرورة التركيز بقوة على الأطفال الأكثر تعرضاً للخطر. ولذلك، رحبت بالجهود الرامية إلى زيادة استخدام بدائل إيداع الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية في مؤسسات الرعاية، بما

(24) انظر الرابط <https://www.crsdsenegal.org/>.

في ذلك في ليتوانيا. وأشارت الممثلة الخاصة، خلال زيارتها إلى تايلند، إلى الجهود الجارية في البلد لإيجاد بدائل لسلب حرية الأطفال المتقنين، ووضع حد لانعدام الجنسية. ورحبت بالتدابير التي اتخذتها أندورا لضمان الإدماج الاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة كعامل حماية رئيسي. وتشجع الممثلة الخاصة باستمرار على ضرورة مراعاة أعلى معايير حماية الطفل في جميع القطاعات. وفي هذا الصدد، رحبت الممثلة الخاصة، خلال زيارتها لجزر سليمان، بالتزام رئيس الوزراء بضمان أن تكون حماية الطفل من الشواغل الرئيسية خلال الألعاب الرياضية لمنطقة المحيط الهادئ المحيط التي يستضيفها البلد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

29- وشددت الممثلة الخاصة خلال كل زيارة على أوجه الترابط بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال، مشددة على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن المواضيع الشاملة الأخرى التي تناولتها الممثلة الخاصة خلال زيارتها ضرورة تعزيز إشراك الأطفال في عمليات صنع القرار.

30- وتكفل الممثلة الخاصة بانتظام المتابعة والدعم المستمر للدول التي زارتها في السنوات السابقة. وخلال القمة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، التقت بوفد رفيع المستوى من تشاد لمناقشة وضع اللمسات الأخيرة على أول مدونة خاصة بالطفل، وأول سياسة وطنية متكاملة لحماية الطفل وخطة العمل الموجهة نحو النتائج المرتبطة بها، متابعةً للتوصيات المقدمة خلال زيارتها إلى تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها مع لبنان ودعمها له منذ زيارتها القطرية في عامي 2021 و2022، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح القوانين وإجراءات حماية الطفل على مستوى البلديات.

31- واستتاداً إلى زيارة قطرية إلى اليونان في أيار/مايو 2022، واصل مكتب الممثلة الخاصة التعاون مع الحكومة بشأن تشغيل الآلية الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالأطفال اللاجئين غير المصحوبين الذين يواجهون ظروفاً محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك من خلال بعثة فنية إلى اليونان. وتماشياً مع التوصيات المنبثقة عن الزيارة القطرية للممثلة الخاصة إلى الجمهورية الدومينيكية في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أطلقت الحكومة إطاراً استراتيجياً لتعزيز نظمها الوطنية لحماية الطفل، فضلاً عن إدماج حماية الطفل في خططها الوطنية للسياحة، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري. وحددت كوت ديفوار الحد الأدنى من مجموعة الخدمات اللازمة لضمان الحماية الكاملة للأطفال، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، بما يتماشى مع توصية قدمتها الممثلة الخاصة خلال زيارتها القطرية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

المشاركة على الصعيد الإقليمي

32- واصلت الممثلة الخاصة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال مشاركتها في فرص الدعوة الرفيعة المستوى، وتقديم الدعم التقني والتوجيه، وإقامة الصلات بين المنظمات في مختلف المناطق. وبالإضافة إلى تأكيد الروابط بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، دعت إلى اتخاذ إجراءات بشأن مجموعة من القضايا المحددة.

33- فقد دعت الممثلة الخاصة، على سبيل المثال، إلى ضرورة الاستثمار في الخدمات المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات للأطفال والأسر في إطار تعاونها مع مجلس أوروبا. وكان بناء وتعزيز أنظمة حماية الطفل من الموضوعات الرئيسية لتعاونها مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في سياق مشاركتها في اجتماع رفيع المستوى في حزيران/يونيه 2023 خصص للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لإعادة بناء وإصلاح نظام حماية الطفل في أوكرانيا، والعودة الآمنة للأطفال ولم شمل الأسر.

34- وفيما يتعلق بالممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، تواصل الممثلة الخاصة المشاركة في الفريق العامل التابع للاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء الممارسات التقليدية الضارة، وساهمت في وضع دليل الدعوة إلى إنهاء زواج الأطفال وفي التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي عقد في جمهورية تنزانيا المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وساهمت أيضاً في التعليق العام المشترك بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث المقدم من لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وشكلت الحاجة إلى معالجة دوافع الاتجار بالأطفال والطلب عليه والتصدي لشبكات الاتجار الإجرامية، بعداً هاماً آخر من أبعاد مناصرتها ودعمها للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

35- وتواصل الممثلة الخاصة تعزيز إدماج حقوق الطفل وحمايتها في إجراءات مكافحة أزمة المناخ. وشاركت في حدث إقليمي تناول تأثير التغيرات المناخية على عمل الأطفال في المنطقة العربية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2023 على هامش المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونُظِم هذا الحدث بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية.

36- وكان إيصال أصوات الأطفال وإشراكهم في العمليات والآليات الإقليمية بعداً حاسماً الأهمية في عمل الممثلة الخاصة، مثلما يتضح من دعمها لمنصات مشاركة الأطفال التي طورها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك دعمها لعقد أول مؤتمر قمة بشأن أطفال أفريقيا، في نيسان/أبريل 2023. وقد يسر هذا الحدث الذي يقوده الأطفال، واستضافته كينيا، الحوار بين واضعي السياسات والأطفال، وقدم توصيات محددة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومات الأفريقية.

37- وركزت الممثلة الخاصة في مداخلتها خلال المؤتمر الوزاري العربي الرفيع المستوى السادس حول حقوق الطفل، الذي نظّمته جامعة الدول العربية في أيار/مايو 2023، على الحاجة الملحة لضمان حماية الأطفال في البيئة الرقمية. وواصلت المساهمة أيضاً في تنفيذ ورصد خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) لحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والإيذاء عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الممثلة الخاصة العمل مع رابطة آسيان لتحديد الإجراءات المشتركة ومساهمات مكتبها في عمل الرابطة فيما يتعلق بخطة عملها الإقليمية المقبلة بشأن العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة، ومشاركة الأطفال، والتمويل العام والاستثمار في حماية الأطفال ورفاههم.

38- وتعاونت الممثلة الخاصة مع المكتب الإقليمي لليونسيف والمكاتب القطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للنظر في أفضل السبل لتقديم الدعم الشامل للإجراءات الملموسة التي تتخذها الدول للتصدي للعنف ضد الأطفال.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

39- تشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم المعنيون بحقوق الطفل عناصر رئيسية في نظم الحماية الوطنية، ولا سيما عندما تعمل هذه الجهات وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وتضع آليات مناسبة لضمان جعلها في متناول جميع الأطفال، بغض النظر عن أوضاعهم. وتشارك الممثلة الخاصة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في دعم مواءمة الأطر القانونية الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان الامتثال للالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بصون حقوق الإنسان، ودعم العمل مع الأطفال بوصفهم أطرافاً فاعلة في التغيير. وناقشت الممثلة الخاصة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كوبنهاغن، تحت مظلة

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دورها في حماية الأطفال المعرضين للخطر والأطفال المهمشين من سلب الحرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وعلى الصعيد القطري، فإن التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومع أمناء المظالم المعنيين بالأطفال، بما في ذلك خلال الزيارات القطرية إلى أندورا وفيجي وكينيا وليتوانيا ولكسمبرغ والسنغال وتايلند، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتاح فرصاً للممثلة الخاصة لتقديم الدعم التقني وتبادل الآراء بشأن إدماج حقوق الطفل في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمان أن تكون آليات الشكاوى والتحقيق متاحة تماماً للأطفال ومراعيه لهم.

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

40- يشكل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال محفلاً هاماً لتبادل المعلومات والمبادرات المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة ومع الولايات ذات الصلة من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وجرى توسيع نطاق عضوية الفريق العامل ليشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

41- وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها الوثيق مع لجنة حقوق الطفل، ومجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل. وقدمت الدعم، على وجه الخصوص، للنظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل ذات الصلة - ولا سيما روابطها مع التوصيات التي قبلتها الدول - في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال وتسريع تنفيذ خطة عام 2030. وسيتيح إنشاء مكتب فرعي في جنيف للممثلة الخاصة زيادة تعزيز هذه المشاركة.

42- وتمثل أحد التطورات الرئيسية في وضع الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل. ويهدف ذلك إلى جعل حقوق الطفل، بما في ذلك مشاركته الهادفة، جزءاً لا يتجزأ من تصميم سياسات الأمم المتحدة وبرامجها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، ولدى تقييم الآثار المترتبة على أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة بالنسبة للأطفال. وسيواصل مكتب الممثلة الخاصة تقديم الدعم لهذه العملية من خلال مشاركته النشطة في فرقة العمل المعنية بتعميم مراعاة حقوق الطفل المنشأة بموجب النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

43- وتعمل الممثلة الخاصة، بوصفها رئيسة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال المحرومين من الحرية، بشكل وثيق مع الدول الأعضاء، وفريق المنظمات غير الحكومية المعني بالأطفال المحرومين من الحرية، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة للترويج لرسالة رئيسية مفادها: أن منع حرمان الأطفال من حريتهم وإنهائه أمر عاجل ويمكن تحقيقه على حد سواء. وهي تواصل تشجيع اعتماد حلول بديلة للحرمان من الحرية قائمة على حقوق الطفل. وقد أحرز تقدم كبير في رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، وضمان العدالة التي تراعي الطفل ونوع الجنس، وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وتحسين استخدام التكنولوجيا وغيرها من الابتكارات لضمان وزيادة وصول الأطفال إلى العدالة.

44- وفي إطار تنفيذ التعهد المشترك لفريق العمل بشأن إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين المقدم إلى المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة لعام 2022، قدمت فرقة العمل تقريراً في عام 2023 إلى مسار عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة حول مؤشرات الاتفاق العالمي للهجرة من أجل دعم إدراج مؤشر أساسي يهدف إلى إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين. وانتهت فرقة العمل من إعداد موجز للدعوة قدم أمثلة على بدائل احتجاز الأطفال المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف فرقة العمل على إعداد سلسلة موجزات بشأن الدعوة لمعالجة جوانب أخرى من الحرمان من الحرية، شملت توفير العدالة للأطفال، ومسألة الحرمان من الحرية، والأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية، والأطفال المحرومين من حريتهم

لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو الإرهاب أو النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أعطت الممثلة الخاصة الأولوية للإفراج عن الأطفال المحتجزين في المخيمات وإعادةهم إلى أوطانهم، مثل مخيمات الهول والروج في شمال شرق الجمهورية العربية السورية وفي العراق. وأعربت عن ارتياحها للالتزام والجهود الجارية من أجل تنفيذ عمليات الإعادة إلى الوطن أيضاً من جانب السلطات والشركاء في المغرب وإندونيسيا على التوالي.

45- ووفقاً للتعهد الذي قطعه الممثلة الخاصة في عام 2019، فقد شارك مكتبها في العملية التحضيرية للمنتدى العالمي الثاني للاجئين، الذي نظّمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى جانب الأردن، وأوغندا، وسويسرا، وفرنسا، وكولومبيا، والنيجر، واليابان، وعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. وأعطت الممثلة الخاصة الأولوية لاتباع نهج متكامل لضمان الدعم والرعاية الشاملين للأطفال اللاجئين وضمان إشراك الأطفال قبل المنتدى وخلال وبعد. وقالت إن مكتبها شارك بنشاط في حلقات العمل مع الدول الأعضاء، وقد نُظمت مشاورات مع الأطفال من أجل توجيه المنتدى. وخلال المنتدى، قدمت الممثلة الخاصة تعهداً وأيدت التعهد الصادر عن جهات معنية متعددة بشأن حقوق الطفل⁽²⁵⁾. كما يسرت الحوار بين الأجيال في إطار المنتدى العالمي للاجئين، الذي شارك فيه أطفال لاجئون من مختلف الدول ومنظمات المجتمع المدني.

46- وفي عام 2023، شاركت الممثلة الخاصة في رئاسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع المنظمة الدولية للهجرة، حيث دمجت حماية الطفل كموضوع شامل في عملها مع الشركاء والعمليات والمنصات العالمية والإقليمية. ودعا فريق مكافحة الاتجار بالأشخاص باستمرار إلى ضمانات وتدابير أقوى لحماية الأطفال ضحايا الاتجار، وتنفيذ مبدأ عدم العقاب، وإتاحة الوصول إلى العدالة الذي يسترشد بوجهات نظر الناجين والجهات الفاعلة والعاملين في الخطوط الأمامية، فضلاً عن إيجاد آليات مساءلة أقوى فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال في السياقات الإنسانية. كما بُذلت جهود لمعالجة الثغرات القائمة في البحوث والدراسات المتعلقة بالاتجار بالأطفال، من خلال استضافة العديد من الحلقات الدراسية الشبكية والأحداث المتخصصة.

47- وسيؤدي نداء العمل الذي أطلقه الفريق المشترك لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي أقره رؤساء 31 من المنظمات الأعضاء، إلى زيادة الوعي بالحاجة الملحة إلى تمكين جميع الأطفال وحمايتهم واتخاذ 10 إجراءات محددة بحلول عام 2025 لمنع الاتجار بالأطفال والقضاء عليه على الصعيد العالمي⁽²⁶⁾. وبناء على الرئاسة المشتركة المثمرة، وسعيًا لضمان استمرارية مسارات العمل المهمة التي بدأت في عام 2023، ستواصل الممثلة الخاصة والمنظمة الدولية للهجرة الرئاسة المشتركة لفريق تنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2024، بتنسيق شامل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

48- وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها القوي مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وفي 23 شباط/فبراير 2023، قدمت هي والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إحاطة إلى مجلس الأمن، برئاسة مالطة، وشددتا على ضرورة إدماج حماية الأطفال في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإنهائها ووضعها في صميم عمل مجلس الأمن. وواصلت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تنسيقهما بشأن الحالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، مثل

(25) انظر الرابط <https://globalcompactrefugees.org/pledges-contributions/multistakeholder-pledges-2023/multistakeholder-pledge-child-rights>

(26) انظر الرابط <https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/Webstories2023/un-forum-calls-for-urgent-action-to-end-child-trafficking.html>

الحالة في إسرائيل وغزة⁽²⁷⁾. ومع استمرار تدهور الحالة المقلقة للأطفال وازدياد عدد الإصابات، واصلت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال تكرار دعوة الأمين العام والجمعية العامة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

49- وأطلقت الممثلة الخاصة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استراتيجية وخطة عمل مشتركتين بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال، تشتملان على ثلاثة أهداف رئيسية هي: ضمان حماية أفضل للأطفال وبيئاتهم من العنف؛ ودعم الأطفال الذين يتعرضون للجريمة والعنف؛ وتوفير الدعم للأطفال الذين يواجهون إجراءات أمام أنظمة العدالة. وشاركت الممثلة الخاصة في الدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في أيار/مايو 2023، حيث سلطت الضوء على ضرورة ضمان الوصول إلى العدالة المراعية للأطفال، والتصدي للعنف عبر الإنترنت، وحماية الأطفال المتقلبين. وهي ماضية كذلك في تعاون وثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والإيذاء الجنسيين على الإنترنت ومن الاتجار بالأطفال والجرائم الأخرى التي تستهدف الأطفال، وبشأن تعزيز ضمانات حماية الأطفال الضحايا وتنفيذها بشكل أقوى.

50- وواصلت الممثلة الخاصة والاتحاد الدولي للاتصالات تعاونهما من خلال مبادرة "الحماية من خلال المشاركة عبر الإنترنت"، التي تهدف إلى توفير التوجيه بشأن كيفية تنفيذ وتحسين أداء خدمات حماية الطفل على الإنترنت. وجمعت المبادرة 30 شريكاً عالمياً، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وأكاديميون ومشاركون من القطاع الخاص وشركاء من المجتمع المدني، لجمع الأدلة والاتفاق على التوصيات المقترحة⁽²⁸⁾. وجمعت المجموعة بيانات من 100 دولة - من الخطوط الهاتفية للمساعدة، وشركات التكنولوجيا ومنصات الألعاب عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي التي عادة ما يستخدمها الأطفال. وتكشف النتائج الأولية زيادة استخدام الوسائل الرقمية لتمكين الأطفال من الوصول إلى السلامة والحماية، وزيادة إمكانية التعاون بين القطاعات لتحديد استراتيجيات فعالة للاستجابة لطلبات الأطفال للحصول على الدعم فيما يتعلق بحماية الطفل على الإنترنت. وكجزء من مبادرة "الحماية من خلال المشاركة عبر الإنترنت"، تم جمع المعلومات من منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث ومنصات منشئي المحتوى وخدمات البث المصور، من بين وسائل أخرى، عن تصورات هذه الجهات فيما يتعلق بكيفية استخدام الأطفال والشباب لمنصاتهم للوصول إلى الأمان والحماية - سواء أكانت التهديدات أو الأضرار التي يتعرضون لها عبر الإنترنت أو خارجه. وستنشر نتائج هذا العمل وتوزع في الوقت المناسب.

المجتمع المدني والمنظمات الدينية

51- تعمل الممثلة الخاصة بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني من خلال الدعوة المشتركة والبحوث وتبادل المعلومات. وواصلت تعاونها مع منظمات تعمل على إنهاء العنف ضد الأطفال توجد مقرها في نيويورك وجنيف، فضلاً عن تواصلها خلال زيارتها القطرية مع منظمات تعمل على المستوى الشعبي، حيث دُعيت هذه المنظمات إلى الانضمام إلى الشركاء من المجتمع المدني الذين يعقدون اجتماعات دورية معها. واغتتمت الممثلة الخاصة فرصة عقد أول اجتماع كامل بالحضور الشخصي، عقب جائحة كوفيد، للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فنظمت لقاءً مع ممثلي المجتمع المدني في مكتبها للحث على زيادة التعاون بين الشركاء وفيما بينهم.

(27) انظر الرابط <https://violenceagainstchildren.un.org/news/statement-srsg-vac-dr-najat-maalla->

.m%E2%80%99jid-and-srsg-caac-virginia-gamba-about-situation-israel

(28) انظر الرابط <https://violenceagainstchildren.un.org/content/pop>

52- وتعمل الممثلة الخاصة بشكل وثيق مع الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية والمجتمعات المحلية - وهي الدوائر الرئيسية فيما يتعلق بالتصدي للعنف وتشجيع الأعراف الاجتماعية الإيجابية. وأثنت على الجهود التي بذلتها المنظمات الدينية خلال زيارتها القطرية، وعرضت تجاربها بوصفها ممارسات واعدة، بما في ذلك ممارسات مؤسسة أديان (لبنان)، وجماعة رجال الدين، واتحاد المدارس القرآنية (السنغال)، ومؤتمر كنائس منطقة المحيط الهادئ (فيجي)، والرابطة المحمدية للعلماء (المغرب)، والمنظمات المسيحية الوطنية (كينيا وكوت ديفوار). كما تعاونت مع مجموعة من المنظمات الدينية والطوائف الدينية التي تعمل معاً للاحتفال باليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال، الذي نظّمته منظمة أريغاتو الدولية، والذي أقيم في الهند هذا العام.

زيادة مشاركة الأطفال

53- تواصل الممثلة الخاصة العمل بشكل منهجي مع الأطفال، ودعم مبادراتهم وتوسيع نطاقها، وتسعى إلى ربطهم بصناع القرار. وخلال عام 2023، قابلت أكثر من 600 طفل خلال ثمانية مشاورات إقليمية قبل تقديم تقاريرها السنوية إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، وكذلك خلال المشاركات الوطنية أثناء الزيارات، حيث ترغب في التعامل المباشر مع الأطفال المهمشين الذين يصعب الوصول إليهم.

54- وتضمنت مبادرة "الحماية من خلال المشاركة عبر الإنترنت" الموضحة أعلاه مقابلات متعمقة مع الأطفال والشباب الذين اقترحوا حلولاً ونفذوها لتلبية احتياجات الحماية لأقرانهم عن طريق الوسائل الرقمية. وتجمع المبادرة هذه الحلول المبتكرة وتسلسل الضوء عليها، بما في ذلك، على سبيل المثال، باستخدام تطبيق "Ehtsab" الذي ابتكرته فتاة صغيرة، لتبادل المعلومات بصورة فورية في حالات الطوارئ مع سكان كابول.

55- وتواصل الممثلة الخاصة إصدار نسخ ملائمة للأطفال من التقارير والمواد التي ينتجها مكتبها، بما في ذلك تقاريرها السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، فضلاً عن الوثائق التي تقدم معلومات تقنية موجزة عن العنف ضد الأطفال وأسبابه الجذرية وآثاره والتحديات المطروحة. كما تصدر مبادئ توجيهية لكيانات الأمم المتحدة من أجل إعداد نسخ من تقاريرها تكون ملائمة للأطفال، وقد استخدمت هذه التوجيهات بالفعل لتطوير المزيد من الموارد للأطفال فيما يتعلق بالقضايا من قبيل الحماية الاجتماعية والإدماج.

56- وتعمل الممثلة الخاصة بشكل مستمر على توسيع نطاق مشاركة الأطفال من خلال خارطة رقمية للمشاركة تتضمن أكثر من 300 مثال على إجراءات مشاركة الأطفال التي يقودها الأطفال أو يدعمها المجتمع المدني. وستواصل توضيح هذه المبادرات وإضافتها إلى الخارطة الرقمية، بما يشمل تقديم أمثلة على مشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار على المستوى القطري.

ثالثاً - حماية الأطفال المتنقلين لا تحتمل الانتظار

57- يواجه العالم ظروفاً حرجة، حيث يوجد عدد غير مسبوق من الأطفال المتنقلين في جميع المناطق، سواء أكانوا مهاجرين أو طالبي لجوء أو لاجئين أو نازحين داخلياً، بسبب أزمات عالمية متعددة الأوجه ومتداخلة. وهذا النزوح، مقترنا بالافتقار إلى تدابير الحماية، يعرض الأطفال لخطر شديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشكل ضغطاً هائلاً على الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات التي تعمل على ضمان حمايتهم. ومع ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى دعم حقوق الأطفال وضمان حمايتهم، غير أن

الاستجابات حتى الآن لا ترقى إلى المستوى المطلوب. ولا يعامل الأطفال أثناء تنقلهم على أنهم أطفال في المقام الأول، مع توفير الحماية الكاملة لحقوقهم. ولهذه الأسباب، ترى الممثلة الخاصة أن من الضروري مضاعفة الإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية لضمان حماية جميع الأطفال المتقنين.

ألف - النطاق غير المسبوق للنزوح والهجرة

58- هناك أطفال في حالة تنقل على نطاق غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. وفقاً لتقرير الهجرة في العالم لعام 2022 الذي نشرته المنظمة الدولية للهجرة، يقدر عدد المهاجرين الدوليين بحوالي 281 مليوناً، بينهم حوالي 14,6 في المائة من الأطفال⁽²⁹⁾. وقدرت مفوضية شؤون اللاجئين عدد النازحين قسراً حتى حزيران/يونيه 2023 بنحو 110 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، بينهم 43,3 مليون طفل⁽³⁰⁾. وفي الفترة بين عامي 2010 و2022، زاد إجمالي عدد الأطفال النازحين قسراً بأكثر من الضعف⁽³¹⁾.

59- وهناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤدي إلى النزوح. ولا يزال النزاع والعنف الواسع النطاق من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى النزوح الداخلي لـ 25,8 مليون طفل حتى نهاية عام 2022⁽³²⁾. ويشكل تغير المناخ أحد العوامل الهامة الأخرى: على مدى السنوات الست الماضية، حدثت 43 مليون حالة نزوح داخلي للأطفال مرتبطة بكارث ذات صلة بالطقس وتفاقت بسبب تغير المناخ - أي ما يعادل حوالي 20 000 طفل يومياً⁽³³⁾. ويمكن أن يضاف إلى هذه الأسباب عدم الاستقرار السياسي، والفقر المدقع، وعدم المساواة الهيكلية، وانعدام الأمن الغذائي، والتمييز، من بين أمور أخرى. وأشارت المفوضية إلى أن الأسباب الرئيسية للنزوح القسري في النصف الأول من عام 2023 تمثلت في النزاعات في أوكرانيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، ومزيج من الجفاف والفيضانات وانعدام الأمن في الصومال، والأزمة الإنسانية المطولة في أفغانستان⁽³⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان حوالي مليون طفل قد نزحوا قسراً من ديارهم في قطاع غزة، الذي وصفته اليونيسيف بأنه أخطر مكان في العالم للأطفال⁽³⁵⁾. وبالنسبة للعديد من الأطفال، لا يعد النزوح مسألة مؤقتة: حيث يطول أمده بشكل متزايد. وسيقتضي معظم الأطفال النازحين حالياً طفولتهم بأكملها في حالة نزوح⁽³⁶⁾.

باء - المخاطر غير المسبوقة

60- يتعرض الأطفال لمخاطر متزايدة من العنف والأذى في كل مرحلة من مراحل تنقلهم. وغالباً ما تكون هذه التهديدات مترابطة ومتشابكة وقد تتفاقم بشكل أكبر بالنسبة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

(29) انظر الرابط <https://publications.iom.int/system/files/pdf/WMR-2022.pdf>

(30) انظر الرابط <https://www.unhcr.org/us/mid-year-trends>

(31) انظر الرابط <https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/displacement/>

(32) المرجع نفسه.

(33) انظر الرابط <https://www.unicef.org/media/147931/file/The%20climage-changed%20child%20-%20Report%20in%20English.pdf>

(34) انظر الرابط <https://www.unhcr.org/us/news/press-releases/unhcr-forced-displacement-continues-grow-conflicts-escalate>

(35) انظر الرابط <https://www.unicef.org/mena/press-releases/statement-adele-khodr-unicef-regional-director-middle-east-and-north-africa-0>

(36) انظر الرابط <https://www.unicef.org/press-releases/number-displaced-children-reaches-new-high-433-million>

61- والهجرة أو النزوح، والافتقار إلى سبل الهجرة النظامية، يمكن أن تكون قاتلة. فمنذ عام 2018، لقي حوالي 1 500 طفل حتفهم أو فقدوا أثناء محاولتهم العبور عن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. ويمثل هذا الرقم 1 من كل 5 من الذين لقوا حتفهم أو فقدوا على هذا الطريق والبالغ عددهم 8 274 شخصاً، مما يجعله الأخطر وفقاً لسجلات إحصاء المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة. وأبرزت اليونيسف أن عدد وفيات واختفاء الأطفال على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط تضاعف ثلاث مرات في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث يلقى 11 طفلاً حتفهم كل أسبوع أثناء محاولتهم العبور⁽³⁷⁾. ولا يقتصر ذلك على حوض البحر الأبيض المتوسط: فحالات وفيات واختفاء الأطفال أثناء تنقلهم هي حقيقة في جميع المناطق، مع وجود عدد قليل من الطرق الخطرة بشكل خاص التي تحدث فيها معظم الحالات⁽³⁸⁾.

62- ويتعرض الأطفال المتقلون - وخاصة غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم - لخطر متزايد من التعرض للعنف، بما في ذلك الاتجار بهم. ويعد الاتجار بالأطفال ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة آخذة في التناقص، بما في ذلك مع تطور الاتجار الذي تيسره التكنولوجيا. ويمثل الأطفال 35 في المائة من جميع ضحايا الاتجار الذين جرى تحديدهم⁽³⁹⁾. ويحدث الاتجار بالأطفال لمجموعة واسعة من الأغراض، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، أو الزواج القسري، أو العمل القسري، أو التبنّي غير القانوني، أو التسول، أو التجنيد في الجماعات المتطرفة الإجرامية أو العنيفة. ويؤدي تشديد سياسات الهجرة إلى إدامة تهريب المهاجرين وجعله مربحاً بشكل متزايد⁽⁴⁰⁾.

63- إن ارتفاع خطر التعرض للعنف الجنسي أو الجنساني هو واقع آخر يواجه الأطفال المتقلين⁽⁴¹⁾. وهناك أدلة كبيرة تثبت استمرار انتشار العنف الجنسي والجنساني ضد الفتيات والنساء، ولا سيما على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم، كما يتعرض الصبيان بشكل متزايد لهذا العنف⁽⁴²⁾ الذي قد يحدث في جميع مراحل رحلة الطفل المهاجر. وبالإضافة إلى حدوث العنف في سياقات الاستغلال من جانب المتاجرين، قد يُجبر الأطفال على ممارسة "الجنس لسد الرمق" والتمكن من العبور أو الحصول على المأوى أو القوت أو المال لرحلاتهم التالية⁽⁴³⁾. وهذه أيضاً مسألة أثّرت في تعامل الممثلة الخاصة المباشر مع الفتيات والنساء النازحات في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن، اللاتي أكدن على أن الزواج المبكر أصبح وسيلة تكيف واسعة الانتشار بهدف ضمان سلامة الفتيات ومواجهة الفقر.

64- كما يكون الأطفال المتقلون محرومين من حريتهم. وسواء احتُجز الأطفال أنفسهم أو تأثروا باحتجاز والديهم أو أولياء أمورهم، فإنهم يتعرضون بشكل خاص لسوء المعاملة والإهمال في هذه السياقات. وهناك حوالي 80 دولة لديها قوانين وسياسات تجيز احتجاز الأطفال بناء على وضعهم القانوني أو وضعهم كمهاجرين، ويُحرم ما لا يقل عن 330 000 طفل على مستوى العالم سنوياً من حريتهم بسبب

(37) انظر الرابط - <https://www.unicef.org/eca/press-releases/number-unaccompanied-children-crossing>

و- <https://www.unicef.org/press-releases/eleven-deadly-central-mediterranean-sea-migration> و- <https://www.unicef.org/press-releases/eleven-deadly-central-mediterranean-sea-migration>

(38) انظر الرابط <https://missingmigrants.iom.int/>

(39) انظر الرابط <https://www.unodc.org/unodc/data-and-analysis/glotip.html>

(40) المرجع نفسه.

(41) انظر الرابط <https://www.unhcr.org/us/what-we-do/protect-human-rights/protection/gender-based-violence>

(42) انظر <https://www.ifrc.org/sites/default/files/181126-AloneUnsafe-Report-EN-web.pdf>

(43) المرجع نفسه.

وضعهم القانوني أو وضع والديهم كمهاجرين⁽⁴⁴⁾. وعدم وجود بيانات دقيقة يرجح أن يكون هذا الرقم أقل بشكل كبير من الواقع. وتفيد التقارير باحتجاز 52 000 شخص في مخيمي الهول والروج في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، بينهم نسبة 80 في المائة من الأطفال دون الثانية عشرة⁽⁴⁵⁾. في حين أن العديد من البلدان قد التزمت بإنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين، فإن الواقع يبين استمرار استخدام الاحتجاز حتى في بعض البلدان التي لا تدعم تشريعاتها احتجاز المهاجرين⁽⁴⁶⁾. وقد دأبت الممثلة الخاصة على التشديد على عدم فصل الأطفال أبداً عن أسرهم وعدم احتجازهم على أساس وضعهم كمهاجرين أو وضع والديهم، في أي مكان، لأن ذلك لا يخدم مصالحهم الفضلى. وتشدّد كذلك على أنه يجب على السلطات احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال، وأن شواغل الأمن القومي لا تمنع الالتزام بالاسترشاد بمصالح الطفل الفضلى.

65- ويقوض النزوح حماية الأطفال من خلال تعطيل الدعم الأسري والمجتمعي، وزيادة فقرهم، والحد من وصولهم إلى الخدمات الأساسية للحماية والرفاه. وينطبق هذا بشكل خاص على الأطفال عديمي الجنسية أو الذين يعيشون في مخيمات أو في أوضاع شبيهة بالمخيمات، والتي تكون عموماً بمثابة أنظمة موازية في البلدان المضيفة غير مرتبطة بالأنظمة الوطنية لحماية الطفل أو غير مدمجة فيها. والأسر التي تقع في مثل هذه الحالات تلجأ أحياناً إلى آليات تكيف شديدة الخطورة، مثل إكراه الأطفال على الزواج المبكر أو الانخراط في عمالة الأطفال. وهذا الأمر يترك الأطفال أكثر عرضة للاستغلال والتسرب من المدارس، مما يديم الفقر ويزيد من صعوبة الحصول على هوية قانونية⁽⁴⁷⁾. وقد يُفقد الأطفال أيضاً أو ينتهي بهم الأمر إلى العيش في الشوارع.

66- وغالباً ما يتعرض الأطفال الممتقلون لصددمات شديدة. وتؤثر هذه الصدمات على قدرات هؤلاء الأطفال على تقديم روايات دقيقة عن الأثر الطويل الأمد للعنف الذي تعرضوا له، والذي غالباً ما لا تنظر فيه السلطات التي تتواصل معهم خلال رحلاتهم. وقد يؤدي ذلك إلى مشاكل تتعلق بالصحة العقلية يمكن أن تستمر في مرحلة البلوغ، مع الحد من نموهم الاجتماعي والعاطفي وكذلك التأثير على صحتهم وقدراتهم التعليمية. وقال أحد الأطفال الذين جرت مقابلات معهم في إطار بحث أجراه مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونسيف: "لن أنسى أبداً ما مررت به خلال رحلتي، فقد كانت مليئة بأوقات عصيبة. وكنت أشعر بالحزن كلما أساء السماسرة معاملتنا، وأشعر بالحزن كلما رأيت جنث زملائي المهاجرين، وتلك الذكريات لا تزال تؤلمني"⁽⁴⁸⁾. إن الافتقار إلى المؤسسات الكافية والمتخصصة التي تقدم الخدمات والفرص لهؤلاء الأطفال قد يفرضي إلى اليأس وتقادم مشاكل صحتهم العقلية. ومن الأهمية بمكان إبقاء الأمل حياً. وعلى

(44) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/treaty-bodies/crc/united-nations-global-study-children-deprived-liberty> و A/75/183.

(45) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/syria-un-expert-calls-end-mass-arbitrary-and-indefinite-detentions-and-urges>.

(46) انظر الرابط <https://www.unicef.org/documents/global-programme-framework-children-move>.

(47) انظر أيضاً

https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/advocacy_brief_protection_of_children_on_the_move_in_times_of_crisis.pdf.

(48) اقتباسات من مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونسيف، "إنكار الحقوق: أصوات الأطفال المهاجرين والنازحين وتجاريتهم" (سيصدر قريباً)، مقابلة رقم 22، شاب عائد، 18 عاماً، إثيوبيا، 2019.

حد تعبير طفل لاجئ آخر من جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁴⁹⁾: "علمي هو العودة إلى فنزويلا ورؤية عائلتي. وأمل أن يفكر قادة العالم في أحلامنا"⁽⁵⁰⁾.

جيم- الردود الواردة حتى الآن: جزئية وغير كافية

67- في حين اتخذت الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون خطوات هامة لضمان حماية الأطفال المتنقلين في جميع أنحاء العالم، فإن التدابير المتخذة حتى الآن ليست كافية و/أو على المستوى المطلوب في هذا المنعطف الحرج.

68- إن الجهود السابقة والجارية لمعالجة هذه الحالات العاجلة والمزمنة جديرة بالثناء، ومع ذلك نلاحظ معاملة تفاضلية بشكل متزايد للأطفال الذين يواجهون مخاطر مماثلة تتعلق بالحماية. ويتطلب التراجع العالمي التدريجي للالتزام المشترك بحماية جميع الأطفال، بغض النظر عن أوضاعهم، في كل مكان وفي جميع الظروف، اتخاذ إجراءات فورية من أجل عكس هذا المسار.

69- ومن المثير للقلق التجاهل الصارخ لحماية المدنيين وحقوق الأطفال في العديد من الأوضاع الإنسانية الراهنة. وتتعرض الأنظمة الإنسانية وأنظمة الحماية لضغوط أثناء محاولة توسيع نطاق استجابتها، وضمان أن تكون مناسبة وفعالة في مواجهة مختلف تحديات الحماية التي تواجه الأطفال الذين نزحوا قسراً.

70- ولا يزال العديد من الأطفال المتنقلين غير مرئيين بالنسبة للأنظمة الوطنية لحماية الطفل، كما أن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهم مجزأ أو مهمل ببساطة. وغالباً ما يقع الأطفال في بيروقراطية العمليات المطولة فيما يتعلق بتحديد أوضاعهم، وهذا الأمر يحد من فرصهم في مستقبل أفضل. وغالباً ما تكون نظم تحديد الهوية لتسجيل الأطفال غير ملائمة، مما يجعل من الصعب تلبية احتياجات الأطفال المتنقلين. وعلى وجه الخصوص، لا يزال من التحديات الكبيرة سرعة تحديد الأطفال الذين يسافرون بمفردهم على أنهم غير مصحوبين أو منفصلين عن أسرهم، وتوفير الحماية الفعالة لهم. وغالباً ما تكون إجراءات تقدير العمر غير شاملة ولا توفر الحماية، ولا تمنح الاستفادة من قرينة الشك منذ البداية، مما يؤدي إلى ثغرات في الحماية الفعالة لهؤلاء الأطفال. وغالباً ما تكون الإجراءات والنظم والممارسات المتعلقة باللجوء والحصول على الحماية الدولية مريكة وطويلة، حيث تترك التأخيرات الكثير من الأطفال في حالة انتظار لفترات طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال سيفتقرون أيضاً إلى الحماية عندما تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة لأنهم لن يعاملوا معاملة الأطفال، على الرغم من استمرار حاجتهم إلى تدابير وقائية خاصة.

71- وكثيراً ما يعاني الأطفال من عدم حصولهم على الخدمات الأساسية بسبب أوضاعهم القانونية أو مكان وجودهم أو لعوامل أخرى. وقد تكون الحواجز القانونية أو سياسية أو إدارية، فضلاً عن كونها ثقافية/لغوية ومالية. وغالباً ما يفتقر الأطفال وأسرهم إلى المعلومات أو الدعم من أجل التغلب على هذه الحواجز. ويمكن أن يكون التمييز وكره الأجانب من العوامل التي تزيد من تفاقم الأوضاع، وقد سلب الضوء على هذه المسألة الأطفال الذين التقت بهم الممثلة الخاصة في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، خلال زيارة الممثلة الخاصة إلى مخيم غير رسمي في صيدا، لبنان، في عام 2021، جرى الحديث عن الصعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم والرعاية الطبية، والتحدي الذي يشكله عدم

(49) فتاة لاجئة، تبلغ من العمر 11 عاماً، من جمهورية فنزويلا البوليفارية، في بيرو.

(50) مبادرة حقوق الطفل في المواثيق العالمية، "دعوتنا للحصول على إجابات: بيان مقدم من الأطفال إلى المنتدى العالمي للاجئين 2023، بأفواههم".

تسجيل ولادات الأطفال، والأطفال الذين يعملون منذ سن مبكرة، والعنف الذي يتعرض له الأطفال وتأثيره الكبير على صحتهم العقلية طوال حياتهم، بما في ذلك في المستوطنة.

72- وكثيراً ما يكون التعاون بين الجهات المحلية الفاعلة في مجال حماية الطفل غير كاف ومجزأ - غالباً بسبب الموارد المحدودة والاستغلال المفرط للقدرات - مما يضعف الحماية المقدمة. كما أن التعاون بين السلطات الوطنية في معالجة الهجرة داخل المناطق وفيما بينها يطرح تحديات كبيرة. وخلال العديد من الزيارات الميدانية في جميع المناطق، حددت الممثلة الخاصة مستويات متفاوتة من أوجه الضعف في النظم الوطنية والعبارة للحدود فيما يتعلق بتحديد الهوية والإحالة والحماية، فضلاً عن التحديات في مجال التنسيق بين سلطات الهجرة ومراقبة الحدود من جهة، وخدمات حماية الطفل من جهة أخرى، داخل البلدان وفيما بينها.

73- وقد اضطر معظم النازحين الحاليين، بمن فيهم الأطفال، للبقاء لفترات طويلة للغاية في مخيمات أو مراكز إيواء أنشئت لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والعاجلة. وقد عاش بعضهم في مثل هذه الأوضاع لأجيال. وثمة حاجة إلى إعادة تقييم أساليب الاستجابة للأزمات، والذهاب أبعد من مراحل الطوارئ الأولية، حيث ينصب التركيز على الحماية والمساعدة المنقذة للحياة، إلى بذل جهود استثنائية تحدد منذ البداية حلولاً دائمة تكون قابلة للتطبيق.

دال - الأطفال المتنقلون هم أطفال في المقام الأول

74- حماية الأطفال ممكنة وقابلة للتحقيق، ولكنها تتطلب إجراءات ملموسة ومنسقة، بما في ذلك الاستثمار في سلسلة مستدامة ومتكاملة من الخدمات تكون محددة بوضوح ومتاحة لجميع الأطفال. إن النظر إلى الأطفال المتنقلين على أنهم أطفال في المقام الأول، مع توفير كافة أشكال الحماية التي يحق لهم التمتع بها، يجب أن تكون له الأسبقية على النظر إلى وضعهم كمهاجرين. ويجب أن تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات متكاملة ملائمة للأطفال يقودها قطاعا الطفل والحماية الاجتماعية، وليس السلطات المسؤولة عن إجراءات الهجرة والأمن أو مراقبة الحدود.

75- وهناك أساس سليم من المعايير والتوجيهات والأمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن البناء عليها. واستناداً إلى ذلك، صدر موجز بشأن الدعوة أعدته الممثلة الخاصة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة حدد الإطار الشامل للاستجابة الفعالة للتحديات في مجال الحماية التي يواجهها الأطفال المتنقلون. وهو يشمل أهمية تعزيز تأهب الدول واستجابتها في مواجهة الأزمات لتمكينها من حماية حقوق الطفل واحترامها بشكل كامل منذ البداية. ولا بد من اتخاذ تدابير كافية لتخفيف الآثار تكفل الحماية الكاملة لجميع الأطفال وجميع حقوقهم، بغض النظر عن أصلهم ووضعهم وهويتهم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تحديد المخاطر المتزايدة بشدة التي تواجه الأطفال في أوقات الأزمات والتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري الاستثمار، على سبيل الاستعجال، في إدماج الأطفال النازحين في النظم الوطنية وتجاوز الاستجابات الموازية لحالات الطوارئ، نظراً لطبيعة النزوح التي غالباً ما تستمر لفترات طويلة في كثير من الحالات.

76- ومن المهم إعطاء الأولوية للوقاية ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزوح القسري والهجرة غير الآمنة للأطفال وأسره عن طريق معالجة العنف والنزاعات والتصدي لتغير المناخ والتمييز والعنف والفقر في بلدان المنشأ. وبصورة أعم، ثبت أن الاستثمار في النظم الوطنية لحماية الطفل التي تشمل الأطفال النازحين، بدلاً من استبعادهم أو إنشاء خدمات منفصلة لهم، يكون أكثر استدامة وفعالية على المدى الطويل، وذلك من المنظور الاقتصادي ومنظور حقوق الطفل على حد سواء. ولا جدوى للأنظمة المتوازية.

إن اتخاذ نهج متكامل من شأنه أن يعزز تأهب البلدان في بيئة يرجح أن يستمر فيها النزوح القسري والهجرة بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد والكوارث وتغير المناخ.

77- غالباً ما يكون الحصول على الوثائق المدنية وتسجيل المواليد من الشروط الأساسية للحصول على الخدمات الاجتماعية. وقد بذلت الدول جهوداً كبيرة لدعم الأطفال المتقنين في هذا الصدد، ففي إثيوبيا على سبيل المثال، أجريت تعديلات من أجل توسيع نطاق أهلية الاستفادة من خدمات التسجيل لتشمل اللاجئين وغيرهم من غير المواطنين الذين يعيشون في البلد⁽⁵¹⁾. وحصل نحو 1,6 مليون فنزويلي على تصريح حماية مؤقتة في كولومبيا من أصل 2,5 مليون سُجلوا. ونُظمت حملة تسجيل في المدارس مكنت 174 500 طفل من المضي قدماً في عملية الحصول على بطاقة الهوية هذه⁽⁵²⁾. وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة حالات انعدام الجنسية. وفي رواندا، على سبيل المثال، أُدرجت الحماية من انعدام الجنسية في قانون الجنسية، وخاصة بالنسبة للأطفال المولودين في البلد الذين لا يستطيعون المطالبة بالحصول على جنسية أخرى. وهي تعترف بحق الطفل في اكتساب الجنسية على أساس المولد والإقامة في البلد حتى سن الرشد⁽⁵³⁾. ورحبت الممثلة الخاصة بوجه خاص خلال زيارتها إلى تايلند بتعهد السلطات بسحب تحفظ البلد على المادة 22 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تتعلق بحماية الأطفال اللاجئين وملتسمي اللجوء، فضلاً عن التزام البلد وتعهده بتعزيز الإجراءات الرامية إلى إيجاد حل لحالات انعدام الجنسية والحد منها، بما في ذلك من خلال وضع خطة عمل وطنية.

78- ويحتاج جميع الأطفال إلى الوصول دون تمييز إلى خدمات متكاملة ويمكن الوصول إليها تكون ملائمة لاحتياجاتهم، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والعدالة والصحة والتعليم وخدمات الطفل والحماية الاجتماعية. وسلط عدد من التقارير المقدمة من الدول الضوء على الخطوات المتخذة لضمان الحصول على الخدمات التعليمية، بما في ذلك من بولندا وسلوفينيا وليتوانيا⁽⁵⁴⁾. وفي تركيا، تم تطوير إطار شراكة بين البلديات والشركاء لتعزيز تقديم الخدمات المجتمعية للأطفال الضعفاء في البلد من خلال شبكة من المواقع الآمنة والمراكز المجتمعية وخدمات التوعية والأفرقة المتنقلة⁽⁵⁵⁾. وفيما يتعلق بتوفير الرعاية البديلة للأطفال وإعطاء الأولوية للرعاية الأسرية أو المجتمعية على الرعاية في المؤسسات، يُلاحظ أن إندونيسيا تطبق ممارسة واحدة، حيث ينص القانون على أن الأطفال اللاجئين، من بين آخرين، الذين لا يستطيع آباؤهم رعايتهم والأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة، يمكن توفير الرعاية لهم عن طريق الوصاية أو الكفالة⁽⁵⁶⁾. ويمكن لنهج شامل وقائم على حقوق الإنسان يضمن توافر الخدمات المتكاملة وإمكانية

(51) انظر الرابط <https://www.unicef.org/media/83566/file/Good-practices-that-bring-the-Global-Refugee-Compact-to-Life.pdf>.

(52) انظر الرابط <https://www.unicef.org/media/135631/file/Colombia-2022-COAR.pdf>.

(53) انظر الرابط <https://www.unhcr.org/rw/15761-ending-statelessness-in-2024-rwanda-establishes-a-clear-pathway-toward-this-goal.html>.

(54) أشارت ليتوانيا إلى أنها تقدم الدعم للاجئين وملتسمي اللجوء لكي يتمكنوا من الحصول على التعليم ودراسة اللغة والتدريب المهني والعمل (تقرير مقدم من ليتوانيا، كانون الأول/ديسمبر 2023). وأشارت بولندا إلى أنها وفرت التعليم في المدارس العامة لجميع الأطفال الأوكرانيين بنفس الشروط التي يتمتع بها المواطنون البولنديون (تقرير مقدم من بولندا، كانون الأول/ديسمبر 2023). وأشارت سلوفينيا إلى أنها أتاحت لجميع الأطفال إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية والسكن والرعاية، بغض النظر عن وضعهم (تقرير مقدم من سلوفينيا، كانون الأول/ديسمبر 2023).

(55) انظر الرابط <https://www.unicef.org/media/83566/file/Good-practices-that-bring-the-Global-Refugee-Compact-to-Life.pdf>.

(56) انظر الرابط <https://www.unicef.org/eap/media/13461/file/ASEAN-CABM-UNICEF-Migration-SitAn-Main-report.pdf>.

الوصول إليها لجميع الأطفال المتنتقلين أن يساهم في تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية وثقافية إيجابية لهؤلاء الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم.

79- إن آليات الكشف المبكر والإحالة والرعاية، للأطفال غير المصحوبين على سبيل المثال، ضرورية بالفعل، وتساعد على تحديد الأطفال الذين يعيشون في أكثر الحالات ضعفاً. وقد حدث عدد من التطورات الهامة والإيجابية، في اليونان على سبيل المثال، حيث أنشئت الآلية الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ، والأمانة الخاصة لحماية القصر غير المصحوبين، بينما اضطلع أمين المظالم في إسبانيا بدور رئيسي، وشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة ثغرات الحماية التي يواجهها الأطفال غير المصحوبين. وعندما تُنشأ الآليات على وجه السرعة وتكون منسقة تنسيقاً جيداً، تزداد فرص ضمان التحديد المبكر وتحسين الاستجابات، مثلما لاحظت الممثلة الخاصة خلال زيارتها لرومانيا. وهناك حاجة أيضاً إلى نظم قوية لإدارة الحالات، إلى جانب قوة عاملة اجتماعية مدربة تدريباً جيداً ومجهزة وخاضعة للرقابة، فضلاً عن إجراءات تشغيل موحدة واضحة ومخصصة تحدد أدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة. ويمكن لنظم إدارة المعلومات المصممة تصميماً جيداً أن تساهم في اقتفاء أثر الأسر ولم شملها، فضلاً عن سرعة تحديد الأطفال المفقودين.

80- إن تعزيز دور نظام العدالة في منع العنف ضد الأطفال والتصدي له أمر أساسي وشرط لدعم حقوق الطفل وإتاحة وصول الأطفال إلى العدالة، وكذلك لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال حظر احتجاز الأطفال المهاجرين. وتتخذ العديد من الدول إجراءات لوضع حد لهذه الممارسة⁽⁵⁷⁾.

81- ويعد التنسيق أمراً حيوياً على الصعيدين المحلي وعبر الحدود بين السلطات ذات الصلة، وخاصة تلك المسؤولة عن حماية الطفل ورفاهه. ويجب على الكيانات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك الشرطة وأجهزة الأمن، إلى جانب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والوكالات الدولية والحكومات المعنية، حماية الأطفال النازحين من جميع أشكال العنف. ويتطلب ذلك تقديم الدعم لإنشاء وتطوير نظم حماية وطنية قوية، وآليات تنسيق مناسبة داخل البلدان وعبر الحدود، حيثما كان ذلك مناسباً.

82- ويكون التعاون الإقليمي بين مجموعة البلدان المتأثرة بالأزمة نفسها ضرورياً أيضاً من أجل تنسيق الاستجابات. ومن الأمثلة على العمل على الصعيد دون الإقليمي الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل، وإنشاء شبكة غرب أفريقيا، التي تكفل تقديم سلسلة متصلة من الخدمات في جميع أنحاء المنطقة كجزء من إجراء من ثماني خطوات، يتراوح من تحديد الطفل الذي يكون في حالة ضعف إلى توفير الرعاية الطارئة والعودة الناجحة وإعادة الإدماج الاجتماعي⁽⁵⁸⁾. ومن الأمثلة الأخرى، الفعالية التي نُظمت في تموز/يوليه 2023 بعنوان "التبادل الإقليمي بشأن تنفيذ المرحلة الأساسية من مسار توفير الحماية الشاملة لحقوق الفتيان والفتيات والمراهقين المهاجرين"، حيث تبادل ممثلو مؤسسات حماية الطفل من كوستاريكا وغواتيمالا والمكسيك وبينما الخبرات، بما في ذلك التحديات والفرص، وشددوا على الأهمية الكبيرة للتعاون بين المؤسسات في جميع أنحاء

(57) فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، موجز الدعوة بشأن إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين (سيصدر قريباً).

(58) انظر الرابط <https://www.unicef.org/sites/default/files/2019-02/African-Action-Agenda-for-Children-Uprooted.pdf>

المنطقة⁽⁵⁹⁾. ويمكن توجيه الحماية المؤقتة الصادر عن الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء من التحرك بسرعة لتوفير الحماية والحقوق للأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية فورية وتجنب إرهاب أنظمة اللجوء الوطنية في حالات الوصول الجماعي للنازحين في سياق النزاع المسلح في أوكرانيا. وعلى الرغم من أن الممثلة الخاصة أعربت عن قلقها إزاء عدم تطبيق معايير الحماية على جميع طالبي الحماية الدولية على قدم المساواة، فإن الردود والتضامن المعرب عنهما قد أُنشأ الأمل في إحراز تقدم ملموس بشأن الإصلاح الذي طال انتظاره لإجراءات الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي.

83- ومن الضروري إشراك الأطفال والشباب المتقلبين، بأمان مع مراعاة الجوانب الأخلاقية، بوصفهم جهات فاعلة وشركاء رئيسيين في صياغة الاستجابة. وهذا يعني تمكينهم والاستماع إليهم والتعلم منهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إشراك الأطفال والشباب المتقلبين في عمليات وضع السياسات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، مع بذل جهود محددة لإشراك الأطفال الذين يعانون بشدة من الضعف والاستبعاد. فعلى سبيل المثال، تقوم مؤسسة مالطة لرفاه المجتمع، بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في مالطة وبدعم من الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بجمع آراء الأطفال القادمين إلى مالطة من مختلف مناطق النزاع وعبرها، وتحليل مدى وصولهم إلى خدمات الحماية وآرائهم حول المجالات التي تحتاج إلى تحسين. ويعد المنتدى العالمي الثاني للاجئين مثلاً آخر. وقدم الأطفال اللاجئون من 11 بلداً في جميع أنحاء العالم نداءاتهم إلى قادة العالم، إضافة إلى الأطفال اللاجئين المشاركين شخصياً في المنتدى، سعياً إلى ضمان أن تكون القرارات مستتيرة على النحو الواجب بآراء الأطفال وتجاربهم، وهي عملية ساهم فيها مكتب الممثلة الخاصة.

84- وقدم مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونسيف، بالتعاون مع الأطفال والمراهقين المهاجرين والنازحين الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً في إثيوبيا وأفغانستان والسودان والصومال، منظوراً هاماً لتجارب الأطفال وآرائهم بشأن رحلات هجرتهم ونزوحهم وعودتهم⁽⁶⁰⁾. وأظهر الأطفال الذين أجريت معهم مقابلات إحساساً قوياً بالقدرة على الفعل فيما يتعلق بحياتهم وأسباب هجرتهم. فقد أرادوا في المقام الأول أن يتمكنوا من إعالة أسرهم وضمان ظروف معيشية لائقة لأنفسهم ولأقاربهم. وقال أحدهم "أود أن أكون شخصاً متعلماً إلى حد كبير في المستقبل، وقادراً على إعالة أسرته، وأن أصبح عضواً فاعلاً في المجتمع. ولكن لكي أصبح ذلك الشخص، أحتاج إلى الدعم في مجال التعليم"⁽⁶¹⁾.

85- وكان الأطفال المتقلبون الذين التقت بهم الممثلة الخاصة في جميع أنحاء العالم وخلال الحوار بين الأجيال في إطار المنتدى العالمي للاجئين قد أعربوا بصورة متسقة عن شواغلهم وطلباتهم المتعلقة بسلامتهم وحماية جميع حقوقهم، مثلما أبرزته على النحو التالي فتاتان لاجئتان من الجمهورية العربية السورية، حيث قالت إحداهن: "عندما كان عمري 6 سنوات، أعددت نفسي لإعادتي إلى منطقة الحرب. كنت أعاني من كوابيس ومن الخوف على حياتي. فكيف يمكن لأشخاص بالغين أن يقولوا لي إنني لا أستحق الأمان، عندما لا يكون لدي خيار سوى المغادرة. أنتم جميعاً بحاجة إلى كسب ثقتي مرة أخرى وثقة جميع الأطفال من خلال تنفيذ السياسات وليس استخدامها لمجرد الاستعراض". وقالت الفتاة الأخرى:

(59) تقرير مقدم من المكسيك، كانون الأول/ديسمبر 2023.

(60) اقتباسات من مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونسيف، "إنكار الحقوق: أصوات الأطفال المهاجرين والنازحين وتجاربهم" (سيصدر قريباً).

(61) المرجع نفسه، الشخص رقم 37 الذي أجريت معه المقابلة، شاب صومالي نازح داخلياً، يبلغ السادسة عشرة، الصومال، 2019.

"نحن الأطفال غالباً ما يتم تجاهلنا، ولا تؤخذ مساهماتنا وآراؤنا على محمل الجد. نحن بحاجة إلى إشراكنا في القرارات التي تؤثر على حياتنا".

رابعاً - استشراف المستقبل

86- هناك الملايين من الأطفال الذين لم يُلتفت إليهم. ويواجه العالم أزمة غير مسبوقة في مجال حقوق الطفل. ويستمر ازدياد العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله وفي جميع الأماكن في جميع أنحاء العالم. فقد وصلت النزاعات المسلحة وأزمة المناخ والتدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي والفقر والتفاوتات الاجتماعية إلى مستوى أدى إلى نزوح الأطفال بأعداد غير مسبوقة. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حماية حقوق الأطفال المتقنين في أوقات الأزمات. إن الاستثمار في نظم متكاملة لحماية الطفل تكون في متناول جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المتقنون، أمر ضروري للاحترام والحماية الكاملين لجميع حقوق الأطفال، في جميع الأوقات. فحماية حقوق الأطفال المتقنين تعني أيضاً إشراكهم وتمكينهم بصورة أكبر، من خلال توفير مسارات آمنة لهم لتلقي المعلومات والتعبير عن أنفسهم بحرية والمشاركة في عمليات صنع القرار.

87- وعلى خلفية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانعقاد المنتدى العالمي الثاني للاجئين والتعهدات الرفيعة المستوى التي قطعت خلالهما، فإن طريق المضي قدماً يتمثل في ضمان احترام التعهدات وتنفيذها دون مزيد من التأخير، مثلما دعا إليه الأطفال الذين حضروا هاتين المناسبتين. وتعد قمة الأمم المتحدة المقبلة بشأن المستقبل، في أيلول/سبتمبر 2024، فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لتعزيز التعاون في مجال التحديات الصعبة ومعالجة الثغرات في الحوكمة العالمية، وإعادة تأكيد الالتزامات القائمة، بما في ذلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وميثاق الأمم المتحدة، والمضحي نحو نظام متعدد الأطراف مُعاد تنشيطه يمكنه التأثير بشكل إيجابي على حياة الناس، بما في ذلك بالنسبة لجميع الأطفال. والميثاق العملي المنحى من أجل المستقبل، المتوقع أن يقره رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة، والذي يظهر التضامن العالمي مع الأجيال الحالية والمقبلة، يجب أن يضع في صميم خطته حالة جميع الأطفال، بمن فيهم الملايين من الأطفال النازحين قسراً.

88- ويصادف عام 2024 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وهي فرصة لتجديد وتنشيط الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد جميع الأطفال. وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي أُحرزت، فإن التوصيات الواردة في دراسة الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال⁽⁶²⁾، التي كانت الأساس لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة، لا تزال مهمة للغاية لهذه الولاية وذات صلة وثيقة بها.

89- ولم يتبق سوى أقل من ست سنوات للوفاء بالوعد الذي قطعناه بإنهاء جميع أشكال العنف ضد جميع الأطفال في جميع البيئات بحلول عام 2030. وبالتالي فإن السؤال الذي يجب طرحه هو: هل هو وعد كاذب أم أنه لا يزال قابلاً للتحقيق؟ ونحن مدينون لجميع الأطفال بالوفاء بهذا الوعد. ومن الممكن أن ننتقل من تكرار الالتزامات والتعهدات إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ومتكاملة ومستدامة من أجل الأطفال ومعهم، دون ترك أحد خلف الركب.